



مع هيئة التأمين الاجتماعي وإنقاذ صناديقها (2-2)

وسقط معه طلب حجب الثقة بعد أن حصل على سبعة أصوات فقط من بين 40 صوتاً الذين يشكلون العدد الكلي للمجلس.

وقد أرست الحكومة الموقرة قبل عامين برنامجاً للتقاعد المبكر الاختياري لموظفيها عبر القنوات القانونية، وعن طريق إلغاء الوظائف المستهدفة، وبغرض تقليص عدد موظفيها، وتخفيض المصاريف وإحداث مزيد من الكفاءة في الأداء وإتاحة الفرصة لتدعيم الجهاز الحكومي بدماء جديدة، وهي أغراض وأهداف جوهرية وجبهة تكررت من قبل المطالبات بتحقيقها.

ومن دون الدخول في تفاصيل هذا البرنامج، فقد كانت الحكومة كريمة وسخية إلى أبعد الحدود في عرضها مما جعله جاذباً ومغرياً بحيث بلغ عدد من انطبقت عليهم الشروط واستقادوا من البرنامج وانضموا إلى صفوف "المتقاعدين قبل الأوان" حوالي 9000 موظف، وهو ما تسبب دون شك في إحداث ارتفاع كبير في عجز صندوق التقاعد الحكومي في العام الماضي.

والآن وبعد أن اتسعت الفجوة بين الاشتراكات والمدفوعات بشكل لا يمكن ردمها بحلول ترقية مرحلية، وبعد أن تخطينا خط الإفلاس الاكتواري ودخلنا مرحلة الإفلاس الحقيقي منذ العام 2012، وتآكلت تدريجياً الأموال الفائضة التي كانت متوافرة للاستثمار ما أدى إلى اضمحلال عوائد الاستثمار، ووصل العجز إلى 14 مليار دينار، واقترب موعد نفاذ أموال وأصول الصندوق العام وانتهياره بحلول سنة 2024 أي بعد أربع سنوات من الآن، والصندوق الخاص بحلول سنة 2033 إذا استمرت الأمور على ما هي عليه، ما يعني حتمية ضياع كل الحقوق والاستحقاقات لكل المؤمن عليهم، وهو أمر لن تسمح بحدوثه قيادتنا الحكيمة وحكومتنا الرشيدة والمؤمن عليهم؛ مع توفر الخيارات والحلول، وإن كان بعضها شديد الألم والقسوة، والتي تضمنتها توصيات مجلس إدارة الهيئة وجاء على أساسها المرسوم الملكي الأخير، ولم يبق إلا إخضاع التوصيات الست الباقية لمزيد من الدراسة والمراجعة السريعة، وتحسينها إن أمكن، وتنفيذها في حزمة واحدة في أسرع وقت ممكن، إذ لم يبق أمامنا متسع من الوقت.

الاجتماعية؛ ويهدف صون وحماية أموال المؤمن عليهم، تضيق من حرية تصرف المسؤولين عنها، وتفرض عليهم التحفظ الشديد والحيطه والحذر، وتوجيه غالبية أو معظم الاستثمارات إلى المجالات والمشروعات والحقائب الاستثمارية الآمنة البعيدة عن المجازفات والمضاربات والمخاطر، وتجنب الاستثمار في المشروعات المغرية التي تعبد بفوائد وأرباح مرتفعة، فالقاعدة أنه كلما ارتفع مستوى توقعات المردود ارتفعت نسبة المخاطر وإمكانات الإخفاق والخسارة، فالعلاقة طردية هنا أيضاً.

كما توصي المعايير الدولية بعدم حصر أو تركيز الاستثمار في مجال واحد أو مشروع واحد مهما بدا مربحاً ومغرياً، والحرص على توزيعها على حقائب استثمارية متعددة، بحيث إذا تعرضت واحدة أو أكثر من هذه الحقائب إلى خسارة لا يتسبب ذلك في إحداث خسائر في المحصلة أو النتيجة النهائية، وقد كانت ولا تزال الهيئة ملتزمة بهذه المعايير.

وفي العام 2003 ناقش مجلس النواب أوضاع صندوق التأمينات الاجتماعية بحضور الوزراء والمسؤولين المعنيين، وخلال النقاش طرح أحد الأعضاء المنتمين لأحد الكتل الدينية اقتراحاً بإعطاء المرأة حق التقاعد المبكر بعد عشر سنوات من الخدمة على أن تستحق 80% من راتبها كراتب تقاعدي؛ لكي تتاح لها الفرصة للعودة إلى بيتها لأداء واجبها المقدس ودورها الأساسي كربة بيت لرعاية الأسرة وتربية الأجيال القادمة، عندها وقف الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة المدير العام للهيئة في قاعة مجلس النواب في وجه المطالبة بمزيد من المنافع للمؤمن عليهم قائلًا إن صندوق التأمينات لا يحتمل مزيداً من الأعباء وإنه مفلس اكتواريًا.

ضح بعض أعضاء مجلس النواب لهذا التصريح وكأنهم يسمعون به لأول مرة، وطالبوا بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الموضوع، وانهموا القائمين على الصندوق بالتقصير وسوء الإدارة، ودعوا إلى استجواب ثلاثة وزراء كنت أنا واحداً منهم بغيبة حجب الثقة عنهم؛ وهو حق دستوري مكفول لهم، وعليه وافق المجلس على طلبهم.

وبعد ثمانية أشهر من المداولات والتحقيق والتحصيص الذي شمل الاستجواب والبحث والتقصي والتحري والتدقيق؛ لم تتمكن اللجنة من التوصل أو العثور على أدلة تؤكد وتثبت الاتهام، فسقط الاتهام

للمسؤولية وخلالها أكدت الخلل الهيكلي والعجز الاكتواري الذي يعاني منه الصندوق؛ نتيجة لارتفاع الالتزامات وانخفاض الموارد، والاتجاه المتسارع لزيادة حجم المصروفات على المدخول، واستنتجت أن هلاك وإفلاس الصندوق هو أمر حتمي للأسباب التي ذكرناها آنفاً إذا لم تتخذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة.

وفي البداية فقد اختلفت التقارير في تحديد العام الذي سيلفظ فيه الصندوق أنفاسه الأخيرة؛ وذلك تبعاً لرؤية كل منها للمستجدات والمتغيرات والظروف المستقبلية.

وإلى جانب التدقيق الداخلي، فإن للهيئة مدققي حسابات خارجيين يقومون نهاية كل عام بإجراء تدقيق مفصل للحساب الختامي للهيئة، والذي بعد الانتهاء من إعداده يتم عرضه على مجلس الإدارة ويخضع لمناقشات مستفيضة قبل إقراره من قبل المجلس.

وفي الفترة التي كنت فيها رئيساً لمجلس إدارة الهيئة كانت المؤسسة المحاسبية الخارجية الموكل إليها مهمة التدقيق السنوي مؤسسة "كي بي إم جي" وهي واحدة من أعرق إن لم تكن الأعرق عالمياً في هذا المجال وأكثرها دقة وحرصاً على الاحترام والالتزام والتطبيق الصارم لكل المعايير والممارسات المحاسبية السليمة، وكان شريكها في البحرين وممثلها في المنطقة وما يزال الأخ جمال بن محمد فخرو، وهو من أبرز الشخصيات المهنية المحترفة في هذا المجال على المستوى العربي والدولي.

وفي حين أن كل الدراسات الاكتوارية الدورية والتقارير المحاسبية السنوية المدققة التي أجريت قبل تحملي للمسؤولية أو أثناءها تضمنت ملاحظات وتحذيرات من مغبة وعواقب استمرار العجز الاكتواري، فإن أياً من هذه التقارير والدراسات لم يتضمن أي إشارة سلبية لنتائج استثمارات الهيئة أو السياسات الاستثمارية التي تتبعها. فقد كانت نتائج استثمارات الهيئة في نهاية كل عام تحقق أرباحاً صافية، وأكرها مرة أخرى: كانت نتائج استثمارات الهيئة في نهاية كل عام تحقق أرباحاً صافية بلغ معدلها السنوي نسبة 7% وهي نسبة تفوق وتزيد على النسب والمعدلات المحددة عالمياً والتي تقع بين 3% و 5%، إذ إن الأنظمة والمعايير الدولية المعنية والمتعلقة باستثمار أموال وأصول صناديق التأمينات

كما ذكرنا أمس، فإن المزايا والمنافع المستحقة للمؤمن عليهم لم تمس أو تخفض عندما حدث تخفيض كبير في مداخيل صندوق الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في العام 1986، بل حصل عكس ذلك؛ فقد صدرت قرارات ومراسيم وسعت وصعدت وحسنت من تلك المزايا والمنافع، والتي كانت تذييل دائماً عند صدورها بعبارة "وتتحمل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الزيادات الناشئة عن تطبيق هذا القانون".

وفي العام 1995 تسلمت مسؤولية رئاسة مجلس إدارة هيئة التأمين الاجتماعي بحكم منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وبقيت في هذا الموقع حتى العام 2002، وفي تلك الفترة؛ وللحج وإرضاء الضمير أقول إنني وجدت أن كل واحد من العاملين في الهيئة من الأطقم الإدارية والفنية وغيرها كان يحرص على الالتزام بكل الضوابط القانونية والإدارية وكل المعايير الفنية والمهنية والأخلاقية.

وكان على رأس الجهاز التنفيذي للهيئة، كما ذكرت من قبل، مديرها العام المرحوم الشيخ عيسى بن إبراهيم آل خليفة، الذي تميز بأعلى درجات الحس الوطني والانضباط والجدية والصدق والأمانة والإخلاص والتفاني، وعندما أقول ذلك ليس هدفي المديح والإطراء، وليس وراء ما أقول أي غرض أو مصلحة شخصية؛ إنما هي الحقيقة التي يفرض الضمير ذكرها وتسجيلها، والرجل قد غادر هذه الدنيا منذ سنوات وصعد إلى جوار رب غفور رحيم كريم.

وكان جهاز الاستثمار في الهيئة يعمل تحت إدارة الأخ حسن بن خليفة الجلاهية؛ الشاب المهني المتمرس في الأعمال المالية والمصرفية والاستثمارية، الذي وجد فيه، ووجد مجلس إدارة الهيئة فيه، الكفاءة والحصافة والدراية الاستثمارية، إلى جانب الصدق والنزاهة والاستقامة ونظافة اليد وبياضها، والذي عين فيما بعد أول رئيس لديوان الرقابة المالية والإدارية، ثم أصبح مؤخرًا رئيساً لمجلس إدارة مصرف البحرين المركزي.

وبطبيعة الحال، وفور تسلمي لهذه المسؤولية، بادرت بالاطلاع على التقارير الهامة المتعلقة بأنشطة الهيئة والتي كان على رأسها الدراسات والتقارير الاكتوارية التي كانت وظلت ولا زالت الهيئة تحرص على إجرائها بشكل دوري منتظم كما نص عليه القانون.

إن كل الدراسات الاكتوارية التي أجريت قبل تسلمي

توصيل أجزاء من مجمع 421 بشبكة الصرف

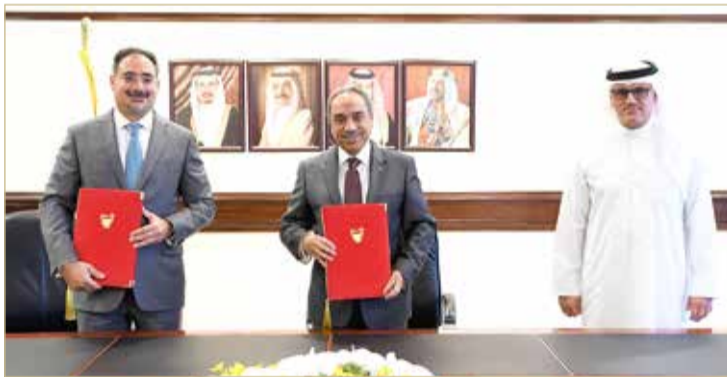
المنامة - أمانة العاصمة

بطلب الأهالي بتوصيل مجمع 421 في المنطقة المذكورة، فإنه تم توصيل أجزاء من المجمع المذكور بشبكة الصرف الصحي في السنوات السابقة، أما بشأن توصيل الأجزاء المتبقية من المجمع، فسيتم توصيلها ضمن المشروع المستقبلي لإنشاء شبكات الصرف الصحي في جحدف للمجمعات 405 و419 و421 وهو في مرحلة التصميم، ومن المأمّل بأن يتم التنفيذ حال توفر الاعتمادات المالية اللازمة ضمن برنامج الوزارة للسنوات القادمة.

أوضحت أمانة العاصمة في بيان أمس، وذلك تعقيباً على ما نشر بصحيفة "البلاد" يوم الأربعاء الموافق 15 يوليو 2020، بشأن وجود فيضانات للمياه وطلب توصيل مجمع 421 بشبكة الصرف الصحي في منطقة جحدف، بأنها تقوم بأعمال شفط مياه الصرف الصحي لصاحب المبنى المذكور 3 مرات أسبوعياً بصورة مجانية، حيث يتم ذلك بشكل دوري حسب الجدول المعد لذلك.

وتابع البيان: وفيما يتعلق

تعاون بين "البلديات" و"إدامة" لتطوير إدارة العقارات



وقال الوزير خلف "نهدف إلى تحقيق التعاون المتبادل من أجل تنظيم عملية إدارة وتطوير واستثمار العقارات التي تؤول ملكيتها للوزارة وشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)؛ من أجل تنمية وتعزيز العوائد الاقتصادية المشتركة بين الطرفين".

إيجاد آلية مشتركة لتنظيم عملية إدارة وتطوير واستثمار العقارات التي تؤول ملكيتها للوزارة وشؤون البلديات والتخطيط العمراني والتي ستتكفل بها شركة "إدامة" نيابية عن الوزارة لتحقيق العائد المناسب من خلال الاستغلال الأمثل لتلك العقارات.

كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تعنى بتفعيل سبل التعاون والتنسيق بين الطرفين ومتابعة تنفيذ البنود الواردة في المذكرة ودراسة المقترحات التي تنسجم مع الأهداف المشتركة والتي يقدمها أي من الطرفين بشأن العقارات أو الأراضي كل على حدة مع وضع آلية عمل تنفيذها وأوضح وزير الأشغال وشؤون البلديات

وقعت وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني مذكرة تفاهم مع شركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة)؛ بهدف تنمية وتعزيز العوائد الاقتصادية المشتركة بين الطرفين.

ووقع الاتفاقية من جانب الوزارة وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف ومن جانب الشركة الرئيسي التنفيذي لشركة البحرين للاستثمار العقاري (إدامة) أمين العريض بحضور وكيل الوزارة لشؤون البلديات الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وذلك في مكتب الوزير بشؤون الأشغال.

وتضمنت بنود مذكرة التفاهم اتفاق الطرفين على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتنسيق والتعاون فيما بينهما

"الأشغال": "باربار" أول المستفيدين من مشروع تنمية المدن والقرى

المنامة - وزارة الأشغال وشؤون البلديات

من أكتوبر 2019 لغاية يونيو 2020 بشأن شفط خزانات الصرف الصحي نحو 28 بلاغا فقط.

وبشأن طلب توفير حاويات القمامة بمجمع 533، أفادت الوزارة بأن المجمع المذكور والذي يقع على شارع النخيل، توجد فيها حاويات القمامة وعددها 4 لكون المنطقة صغيرة وعدد المنازل قليلة، إذ تغطي الحاوية 10 منازل.

وأشارت الوزارة في ختام بيانها إلى أنها حريصة على متابعة احتياجات المواطنين وتلبية تطلعاتهم من مختلف مناطق المملكة عبر التواصل والتنسيق الدائم مع أعضاء المجالس البلدية؛ لإشراكهم وأخذ آرائهم عند تنفيذ المشروع لتقديم أفضل الخدمات لهم.

في شهر مارس الماضي. وذلك ضمن مساعي الوزارة لتطوير خدمات البنية التحتية وإجراء التحسينات في خدمات الصرف الصحي وزيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة، وضمان توفيرها بأعلى معايير الجودة بالتوافق مع الرؤية الاقتصادية 2030 لمملكة البحرين.

واستكمل البيان: كما تم إدراج مشروع توصيل شبكة الصرف الصحي في منطقة باربار بمجمع 530 ضمن برنامج الوزارة المستقبلي وسيتم التنفيذ بناءً على الأولويات وعلى ما يخصص من ميزانيات لذلك.

علماً بأن طلبات نزع البلاغات قليلة في المجمع، إذ بلغ عدد البلاغات المستلمة

الانتهاء من مشروعات شبكة الصرف الصحي ومن ثم البدء بأعمال رصف الطرق الترابية وذلك تبادلاً لتكرار أعمال الحفر في المنطقة ذاتها.

واستكمل: وفيما يتعلق بطلب توصيل مجمع 533 بشبكة الصرف الصحي (المنطقة الحديثة)، وهي امتداد قرية باربار كما ذكرنا أعلاه، فإنه لم يتم توصيلها بالشبكة؛ نظراً لعدم توافر الطاقة الاستيعابية في الخط الصرف الصحي الرئيس على شارع البديع، في هذا الصدد انتهت الوزارة أخيراً من تنفيذ مشروع تحويل جزء من تدفقات مياه الصرف الصحي من هذا الخط إلى محطة مدينة سلمان لمعالجة مياه الصرف الصحي، إذ اكتمل المشروع

لتنحسين مستوى الطرق في المنطقة والتخلص من التفاوت في مستويات الطرق وصيانتها، وذلك لخدمة قاطني المنطقة، حيث تم الانتهاء من إعداد التصاميم التفصيلية للمشروع والحصول على موافقة جميع الإدارات الخدمية الأخرى، وعليه سيتم التنفيذ بعد توافر الميزانية اللازمة.

وتابع: علماً أن استراتيجة عمل الوزارة تتمثل في أعمال البنية التحتية بعد

الترابية فيها، وذلك حال الانتهاء من توفير شبكة الصرف الصحي وشبكات الخدمات الأخرى (كهرباء، مياه، اتصالات...،) علماً أن أعمال رصف الطرق بالمنطقة المذكورة تمت بطول 1.7 كم تقريباً.

وأورد البيان أنه نظراً لعدم توافر شبكة الصرف الصحي بالمنطقة، فإن الوزارة تسعى القيام بأعمال التسوية الترابية المؤقتة في المجمع المذكور، وأضاف الوزارة بشأن الملاحظة الواردة بالصحيفة بشأن "توفير خدمات البنية التحتية بمجمع 530 في باربار":

بأن المجمع المذكور، يعتبر امتداداً لقرية باربار (منطقة حديثة)، وتبلغ مساحتها نحو 8.5 هكتار، كما أن نسبة العمران 45% تقريباً.

وأوضحت أن مجمع 530 مدرج ضمن مشروعات رصف الطرق الترابية، ضمن خطط الوزارة المستقبلية لرصف الطرق